Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 2, Issue 3, 2026, Pages: 675-685
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

The Role of Governments in Development Plans in Libyan Society: An Analytical Study of Development Plan Stages from 1951 to 2025 AD

Khadeejah Omar Sultan *
Department of Sociology, Faculty of Arts, Bani Waleed University, Libya

دور الحكومات في خطط التنمية في المجتمع الليبي: دراسة تحليلية لمراحل خطط التنمية من 1951- 2025 م

خديجة عمر سلطان *
قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بني وليد، ليبيا

*Corresponding author: khdyjtsltan15@gmail.com

Received: July 26، 2026	Accepted: August 24، 2026	Published: September 12، 2026

Abstract:
Tracing the role of successive Libyan governments in development plans from independence up to 2025, and assessing the extent to which they have succeeded in fulfilling the aspirations of the Libyan people for social welfare and sustainable development, represents an essential step in evaluating and monitoring these governments. The study aimed to identify the stages of development in Libyan society through the roles of the governments formed from independence to 2025, as well as to explore potential future development plans. The descriptive-analytical method was employed to examine the stages of development planning across past decades, after reviewing the theoretical approaches to development in Libya. The study reached several findings, the most significant of which is that the largest number of development projects in Libya took place under the governments formed between 1969 and 1981, largely due to high oil and gas revenues that impacted various sectors. The results also indicated that development planning in Libya fluctuated depending on global oil prices and was at times hindered by international sanctions imposed on the country.

Keywords: Development Plans, Libyan Governments, Social Welfare, Economic Transformation, Descriptive-Analytical Method.

الملخص
يُعد تتبع دور الحكومات المتعاقبة في خطط التنمية في المجتمع الليبي منذ الاستقلال وحتى عام 2025، وتقييم مدى نجاحها في تحقيق تطلعات الشعب للرفاهية الاجتماعية والتنمية المستدامة، خطوة جوهرية لمتابعة وتقييم الأداء الحكومي. هدفت الدراسة إلى التعرف على المراحل التنموية المختلفة استناداً إلى دور الحكومات خلال تلك الفترة، واستشراف مسارات خطط التنمية المستقبلية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لبحث مراحل التخطيط التنموي عبر العقود الماضية بعد استعراض الأطر النظرية ذات الصلة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها أن الفترة الممتدة بين عامي 1969 و1981 شهدت تنفيذ أكبر

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

حجم من المشاريع التنموية في مختلف القطاعات بفضل الوفرة المالية الناتجة عن عائدات النفط والغاز، كما أثبتت النتائج تأثر خطط التنمية صعوداً وهبوطاً تبعاً لتقلبات أسعار النفط العالمية وتبعات الحصار الدولي.

الكلمات المفتاحية: خطط التنمية، الحكومات الليبية، الرفاهية الاجتماعية، التحول الاقتصادي، المنهج الوصفي التحليلي.

المقدمة

يمثل تتبع واقع خطط التنمية في المجتمع الليبي ودور الحكومات المتعاقبة فيها غاية في الأهمية، وذلك لسبر أغوار الأثر العميق الذي تركته تلك الخطط على البنية الاجتماعية، وتفكيك تفاعلاتها للوقوف على ما تحقق من مشاريع استهدفت رفاهية المواطن واستقرار الأسرة، ومدى نجاح هذه الخطط أو تعثرها والأسباب الكامنة وراء ذلك. ونظراً لأن أغلب أراضي البلاد ذات طبيعة جغرافية صحراوية قاسية، فلم تظهر البوادر الحقيقية لخطط التنمية والتحضر إلا بعد اكتشاف النفط في ليبيا، والذي شكّل نقطة تحول كبرى في إعادة تشكيل الخريطة الديموغرافية والاجتماعية للسكان.

ففي عهد الاستقلال، بدأت حكومة الملك إدريس آنذاك بتنشيط بعض المشاريع المحدودة وبناء الوحدات السكنية الأولى في المدن الليبية التي لا يزال يردد اسمها حتى الآن باسم "شعبيات الملك إدريس"، كخطوة أولى نحو الاستقرار السكاني للأسر محدودة الدخل. إلا أن الانطلاقة الكبرى لخطط التنمية الفاعلة والعميقة في بنيتها الاجتماعية بدأت بعد ثورة 1969، حيث شهدت ليبيا تحولات جذرية ومسارات غير مسبوقة استهدفت بناء "مجتمع الرفاهية والمساواة". وتجسد ذلك جلياً في التحسن الملحوظ في مستوى الخدمات الصحية عبر توفير العلاج والدواء المجاني في كافة مستشفيات ومستوصفات المدن والقرى الليبية، وإجراء المسح الشامل لصحة المواطنين، مما أدى إلى ارتفاع مؤشرات الرعاية الصحية وانخفاض معدلات وفيات الأطفال وتحسن متوسط عمر الأمل بالحياة.

وعلى مستوى قطاع التعليم، حدثت نقلة نوعية كبرى غيرت وجه الحياة الفكرية والاجتماعية للأسر الليبية؛ إذ أُنشئت العديد من المدارس الحديثة والمعاهد المتوسطة والعليا والجامعات في مختلف المدن، وأُقرّ نظام التعليم الأساسي الإلزامي والمجاني ليضمن إدماج كافة أبناء الشعب بغض النظر عن طبقاتهم الاجتماعية في منظومة المعرفة، مما سساهم في محو الأمية والارتقاء بالوعي المجتمعي العام.

وفي القطاع الزراعي والريفي، أُقيمت العديد من مشاريع الاستيطان الزراعي الهادفة إلى توطين البدو وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في مدن الكفرة، فزان، سبها، الجبل الأخضر، زليتن، الخمس، القره بوللي، الهضبة، الهيرة، ومنطقة الجبل الغربي، إلى جانب توزيع العديد من المزارع النموذجية على العائلات والأهالي لخلق مجتمعات ريفية منتجة ومستقرة. أما في قطاع الصناعة والتشغيل، فقد أُقيمت مصانع كبيرة ومتنوعة غطت كافة المدن الليبية، مما ساهم بشكل مباشر في معالجة آفة البطالة عبر تأهيل الشباب والفتيات للعمل فيها، وصولاً إلى تقديم قروض تنموية ميسرة لتشجيعهم على إنشاء التشاركيات الصناعية بكل أشكالها، فضلاً عن القضاء على مظاهر التهميش والبطالة لاسيما بين شريحة الشباب في الحاضرة والبادية.(Atayeb, 2026)

ولترجمة هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية على أرض الواقع، خصصت الحكومات مبالغ هائلة لخطط التنمية خلال الفترة (1973–1986) بلغت 23.17 مليار دينار ليبي (مجلس التخطيط العام، 2001، ص. 20، 28)، كما خُصص مبلغ 11.93 مليار دينار ليبي للإنفاق خلال السنوات من 1986 إلى 1995، إضافة إلى 6.216 مليار دينار ليبي خصصت للبرنامج الثلاثي من عام 1994 إلى عام 1996 (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، 1999، ص. 59). ويعد هذا الإنفاق حيوياً واستراتيجياً في مسيرة خطط التنمية للمجتمع الليبي لرفع مستوى الرفاهية الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار الأسري، والتخطيط المستقبلي السليم واتخاذ القرار الاستراتيجي .(Dileab, 2026) وفي ذات السياق، تطلبت حماية المال العام في ظله إرساء آليات إدارية ورقابية محكمة تتناسب مع تطور دور الدولة الاجتماعي والاقتصادي(Alzanati, 2026) ، إلى جانب دعم التنمية الاقتصادية المستدامة (Ibrahim, 2026) وتعزيز جذب الاستثمارات عبر التسويق الدولي الفعال.(Omar & Milad, 2026)

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وقد أطلقت النتائج التحليلية مؤشرات واضحة تؤكد على أن الدولة لابد أن تلعب دوراً رئيسياً ومحورياً في دعم المصانع والورش والأنشطة الإنتاجية من خلال إنشاء مصانع لتصنيع الخامات والأدوات محلياً بدلاً من استيرادها بأسعار مرتفعة، فضلاً عن توفير القروض الاجتماعية والمعيشية الميسرة، وإنشاء مراكز للإرشاد الفني والصناعي ومراكز لتسويق منتجات الأسر والأفراد (مصطفى، 2007، ص. 348). وفي ذات السياق، يلعب قطاع الخصخصة والتحولات الاقتصادية دوراً بارزاً في إعادة هيكلة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(Andisha et al., 2026)

وبفعل هذه البوادر والمكتسبات التنموية، ارتفعت بوضوح مؤشرات التحسن في مستوى التنمية البشرية والاجتماعية؛ إذ تهدف التنمية في جوهرها الأساسي إلى إحداث تغيير حضاري عميق في طريقة التفكير والسلوك البشري باعتبارها مجموعة الوسائل والجهود المنهجية التي يتم من خلالها الاستخدام الأمثل للثروات المادية والبشرية .(Al-Saghir, 2026) وهذا بدوره يفضي حتماً إلى إعادة صياغة وتغيير أنماط السلوك المجتمعي، وأنواع العلاقات الاجتماعية والأسرية نحو آفاق أكثر حداثة وتضامناً (الطراح وسنو، 2004، ص. 179). وبناءً عليه، فإن قراءة وتحليل خطط التنمية لهذه الحكومات خلال الفترة (1951–2025) يمثل إدراكاً عميقاً لحقائق التنمية وأبعادها الإنسانية والاجتماعية العميقة على الفرد والأسرة والمجتمع ككل.

الأطر المنهجية والنظرية للدراسة

أولاً: الأطر المنهجية

تحديد مشكلة الدراسة

تعتبر تتبع خطط التنمية من خلال دور الحكومات في ليبيا من خلال المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الليبي خلال العقود السابقة من أهم المنطلقات في هذه الدراسة ، وذلك لمعرفة خطط التنمية ومدى نجاحها من عدمه، وأيضاً أولويات خطط التنمية بهذا المجتمع مستقبلاً، فمن المعروف أن في خطط التنمية يحدث تقييم لها لتعرف على نسبة النجاح أو الفشل والأسباب التي حالت دون ذلك، فالمجتمع الليبي تعرض خلال العقود الماضية لفترة من الاحتلال واستنزاف مقدراته وتدني في حياته الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية أي بمعنى تدني في كل مناحي الحياة ، ثم ظهرت بوادر التنمية بعد الاستقلال واكتشاف النفط حيث بدأت الحكومة التي تشكلت بعد الاستقلال في خطط تنموية مختلفة ولكنها محدودة بفعل عوائد النفط القليلة ، ثم ازدادت معدلات خطط التنمية للحكومة الليبية عام 1969 التي استمرت تلك الحكومة لأكثر من عقود عديدة حيث زادت مؤشرات التنمية وفق الخطط الثلاثية والخماسية وغيرها لتلك الحكومات ، وكذلك من الاهمية معرفة خطط التنمية بعد عام 2011-2025 لتلك الحكومات .

ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي: ما دور الحكومات في خطط التنمية في المجتمع الليبي؟

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها من الدراسات النادرة في علم اجتماع التنمية التي تسرد وتُقيّم خطط التنمية المتعاقبة منذ استقلال ليبيا وحتى مرحلة التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، لمعرفة نسب الإنجاز ومدى نجاح أداء الحكومات للاستفادة منها من قبل صناع القرار في صياغة السياسات المستقبلية.

أهداف الدراسة

1. التعرف على مراحل خطط التنمية بالمجتمع الليبي من خلال دور الحكومات التي تشكلت منذ فترة الاستقلال وحتى عام 2025.
2. تحديد خطط التنمية التي حققت أعلى مستويات النجاح في المجتمع الليبي خلال الفترة–1951 2024).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. استشراف خطط التنمية التي يمكن تحقيقها مستقبلاً، وتحديد الإستراتيجية التنموية الملائمة للحكومات القادمة.

تساؤلات الدراسة

1. ما هي مراحل خطط التنمية التي مر بها المجتمع الليبي من خلال دور الحكومات التي تشكلت من عام 1951 إلى 2025؟
2. ما هي الخطط التنموية التي حققت النجاح الأبرز في المجتمع الليبي خلال الفترة المذكورة؟
3. ما هي خطط التنمية المستقبلية والإستراتيجية التنموية الواجب على الحكومة القادمة اتباعها؟

مفاهيم ومصطلحات الدراسة

- **التخطيط :**هو عملية تنظيم مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتطلب ترابطاً وتنسيقاً بين قطاعات الاقتصاد القومي لضمان نمو المجتمع بصورة منتظمة وبأقصى سرعة ممكنة، مع الإدراك الواعي للموارد المتاحة والظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة ضماناً لتحقيق الأهداف المستهدفة (الدليمي وعبدالمحسن، 2001، ص. 101).
- **التنمية :**عملية دينامية متكاملة ومستدامة، موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة وفي إطار ديمقراطي، تهدف إلى إحداث سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي والنظم المختلفة) بما يشمل التنشئة الاجتماعية للأطفال ودور عمل المرأة الميداني في المدن ؛ (Ahmed, 2026، بما يسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية) الخواجة، 2009، ص. 36؛ إلى جانب تعزيز الرفاه الاجتماعي للطبقة العاملة كما تبحثه دراسات الخدمة الاجتماعية؛.(Salihi, 2026).

منهج ونوع الدراسة

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** بوصفها دراسة تحليلية وصفية تستهدف تفكيك مراحل خطط التنمية التي مر بها المجتمع الليبي منذ استقلال البلاد حتى عام 2024.

ثانياً: الأطر النظرية

المبحث الأول: القواعد العلمية للتخطيط والتنمية المجتمعية (الدليمي وعبدالمحسن، 2001، ص. 105)

1. **دراسة موارد المجتمع وإمكانياته :**القائمة سواء كانت مادية أو معنوية، لضمان عدم حياد التنمية عن مساراتها الحقيقية.
2. **اعتماد الأسلوب العلمي :**في كافة ميادين ومجالات الحياة اليومية.
3. **شمولية التخطيط :**لدراسة الجوانب المختلفة لحياة المجتمعات المعاصرة.
4. **الامتداد الزمني :**لا يقتصر التخطيط على الأهداف الآنية بل يمتد ليشمل الأهداف المستقبلية.
5. **المرونة والمراجعة :**يتميز التخطيط بالقدرة على رصد ما يطرأ على الميدان الاجتماعي والمادي من تغيرات وإخضاعها للمراجعة المستمرة وفقاً لاحتمالات التغير السريع.

مراحل التنمية (الدليمي وعبدالمحسن، 2001، ص. 83)

1. **دراسة البيئة الطبيعية :**من خلال التعرف على طبيعة المجتمع جغرافياً ومناخياً وجيولوجياً والموارد المتاحة.
2. **دراسة التركيبة السكانية :**للتعرف على الطاقات البشرية وتوجيه برامج التنمية نحوها.
3. **دراسة مظاهر الحياة الاجتماعية :**عبر استقراء العادات والعرف والتقاليد والنظم الاقتصادية والسياسية والإدارية والمالية.
4. **دراسة النشاط الاقتصادي :**لتمكين خطط التنمية المستقبلية من التوافق مع دخل المجتمع وطاقاته.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

5. **فعل التنموي :**حيث يتحدد الإطار التنفيذي بالاعتماد على المعلومات الأولية والضرورية حول الإمكانيات المادية والبشرية.

وقد اعتمد المجتمع الليبي بدرجة كبيرة على عوائد قطاع النفط والغاز لتنفيذ خططه التنموية؛ فشهدت سنوات ارتفاع العوائد طفرات تنموية، بينما تراجعت في سنوات أخرى انخفضت فيها الأسعار العالمية. وقد هدفت خطط التنمية خلال الفترة (1973–1985) إلى إرساء قواعد البنية الأساسية، بينما سعت خطط المرحلة الثانية (1986–2000) إلى الحفاظ على المكتسبات السابقة، وتصفية الالتزامات القائمة، واستكمال المشروعات الجارية واقتراب مشاريع جديدة محدودة (فرحات، 2010، ص. 201).

الدراسة التحليلية لخطط التنمية بالمجتمع الليبي (1951–2024 م)

نظرة تاريخية على مراحل التخطيط للتنمية في ليبيا قبل الاستقلال (1911–1951 م)

سُلّمت الدولة العثمانية ليبيا إلى إيطاليا الاستعمارية في عام 1911م بموجب تداعيات الحرب العثمانية الإيطالية وتوقيع معاهدة أوشي، حيث شرعت إيطاليا فور احتلالها للبلاد في صياغة استراتيجية استعمارية متكاملة اعتبرت من خلالها ليبيا "الشاطئ الرابع (Quarto Sponda) "كامتداد جغرافي وديموغرافي للسيادة الإيطالية في إفريقيا. وقد تجسدت هذه السياسة في هندسة استيطانية واسعة النطاق؛ فشيدت المباني الحضرية، وأصلحت الأراضي الزراعية الخصبة في مناطق الجبل الأخضر والساحل لصالح المستوطنين الطليان القادمين عبر برامج الهجرة المنظمة، وأسست صناعات صغيرة ومدارس لفرض الهيمنة الثقافية وتعلم اللغة الإيطالية، إلى جانب شق شبكات الطرق والسكك الحديدية المعاصرة لتخدم حصرياً أهداف التخطيط الاستعماري العسكري واستهلاك واستنزاف مقدرات وثروات الشعب الليبي.

ولا تزال الشاهدة على آثار هذا الاستيطان باقية حتى اليوم في شكل مزارع نموذجية منظمة، ومساكن ريفية وحضرية، وشبكات مياه وطرق رئيسية في عدة مدن ليبية، والتي استثمرها الليبيون لاحقاً، وبنوا عليها بعد طرد المستعمرين وإجلاء القواعد الاستعمارية. وبطبيعة الحال، طوال هذه الفترة القاسية التي امتدت لأكثر من ثلاثة عقود من الاحتلال الإيطالي المباشر، لم تكن هناك أي بوادر تنموية حقيقية موجهة لخدمة المواطن الليبي أو تعزيز رفاهيته، بل كانت مرحلة احتلال بغيض واستنزاف ممنهج للموارد البشرية والمادية، تلتها مباشرة فترة حرجة تمثلت في الإدارة العسكرية والسيطرة البريطانية والفرنسية لأجزاء واسعة من البلاد خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها، والتي زادت من أعباء البنية التحتية والاقتصادية، إلى أن تكللت مسيرات الكفاح الوطني بالنجاح عندما نالت ليبيا استقلالها المجيد في عام 1951م بفضل التلاحم الشعبي وحركة الجهاد والنضال الوطني العارم ضد كافة أشكال الهيمنة الأجنبية.

مرحلة التخطيط للتنمية (1951–1969 م)

في أعقاب نيل استقلال البلاد عام 1951م، وجد النظام الحاكم نفسه أمام تركة ثقيلة ومخلفات استعمارية واسعة النطاق تركها الاستعمار الإيطالي؛ فسعت الدولة جاهدةً لتصفية تلك المخلفات تدريجياً، وعملت على استعادة المزارع النموذجية والأراضي الزراعية المسلوبة وإعادتها لملكية الأهالي والمواطنين الليبيين.

ومع شح الإيرادات المالية في سنوات الاستقلال الأولى، بدأت بوادر التنمية الحقيقية تتشكل عبر استغلال الموارد الوطنية كامتداد للسيادة الاقتصادية، وذلك من خلال إبرام الاتفاقيات والسماح للشركات العالمية الكبرى بالتنقيب عن الثروات الطبيعية من النفط والغاز. وقد تكللت هذه الجهود بالنجاح الميداني عقب اكتشاف شركة "أسو (Esso) "لأول بئر نفطي تجاري في منطقة خليج سرت بتاريخ 18 أبريل 1951م، وهو الحدث التاريخي الذي فتح الباب لتدفق عائدات مالية ضخمة غيرت وجه الاقتصاد الوطني.

وقد وُظّفت العوائد النفطية الناشئة في تمويل وتأسيس البسوس الأولى لقطاعات البنية الأساسية الحيوية، شملت قطاع التعليم، والخدمات الصحية، وبرامج الإسكان، وشبكات المواصلات. غير أن الخارطة المكانية لتلك المشاريع اتسمت بالتفاوت؛ إذ تركز النصيب الأكبر منها والأكثر حداثة في مدينتي طرابلس وبنغازي باعتبارهما المركزين الحضريين الرئيسيين، بينما شهدت المناطق الريفية النائية تسريباً بطيئاً ومحدوداً لمشاريع التنمية. واستمر هذا النهج الإداري والتنموي سارياً حتى قيام ثورة 1969، التي أحدثت منعطفاً سياسياً واجتماعياً جذرياً عبر توجيه جزء هائل ومتصاعد من الإيرادات النفطية نحو عمليات تنموية شاملة

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ومكثفة غطت الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في كافة ربوع البلاد دون استثناء (المهدي، 2007، ص. 19–20).

مرحلة التخطيط للتنمية (1970–1975 م)

مع انطلاق ثورة 1969، دشن الدولة مرحلة جديدة ومكثفة من خطط التحول التنموي والاستراتيجي التي استهدفت بناء مجتمع الرفاهية والمساواة وتكريس العدالة الاجتماعية؛ وفي هذا السياق، صدر الإعلان الدستوري في 11 ديسمبر 1969م ليضع الإطار التشريعي والقانوني الصريح القاضي بوضع وتنفيذ نظام دقيق للتخطيط القومي الشامل بمختلف أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الشيباني والزقوزي، 1993، ص. 84).

وقد شهدت هذه المرحلة تحسناً هائلاً وغير مسبوق في الأوضاع المعيشية والسكنية للمواطنين، عبر تبني الدولة لسياسات إسكانية واسعة تمثلت في بناء وتوزيع المساكن المجانية على الأسر المحتاجة، وفتح باب القروض السكنية الميسرة، وضمان توفير فرص العمل للشباب، إلى جانب التوسع الجذري في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية المجانية في كافة المدن والقرى. كما امتدت يد التنمية لتشمل البنية الأساسية من خلال شق شبكات الطرق الحديثة، وإيصال التيار الكهربائي ومشاريع المياه للمدن والمناطق الريفية والنائية على حد سواء، مما جعل هذه السنوات بحق مرحلة نقلة نوعية كبرى وعميقة في مستوى وجودة حياة المجتمع الليبي، اعتمدت بشكل تام ومباشر على التمويل الكامل والمطلق من الخزينة العامة للدولة.

مرحلة التخطيط للتنمية (1976–1980 م)

مثلت هذه المرحلة إضافة تنموية نوعية وغير مسبوقة في هيكل قطاع الصناعة الوطني عبر إقامة العديد من المشاريع الصناعية العملاقة والمتوسطة التي استهدفت تنويع مصادر الدخل القومي. وتزامنت هذه النهضة الصناعية مع التوسع في إنشاء التجمعات السكنية النموذجية المخططة بعناية، وتوزيع القروض الزراعية والسكنية الميسرة على المواطنين لدعم الاستقرار الاجتماعي.

وقد حرصت الدولة خلال هذه الفترة على تكريس العدالة الاجتماعية والحد من الاستغلال الرأسمالي اتجاهًا نحو تطبيق البناء الاشتراكي وبرامج التوزيع العادل للثروات. كما تميزت المرحلة بتحسن ملحوظ في تطوير البنية التحتية الأساسية من مطارات وموانئ وشبكات طرق حديثة تربط بين مختلف المدن والمناطق، إلى جانب توفير شبكة من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية المدعومة لتوفير السلع الأساسية للمواطنين بأسعار مخفضة، فضلاً عن الارتقاء المستمر والمستدام بمستوى الخدمات الصحية والتعليمية في كافة ربوع البلاد.

مرحلة التخطيط للتنمية (1981–1985 م)

شهدت هذه المرحلة تباطؤاً وتراجعاً ملحوظاً في معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية المتمثلة في انهيار أسعار النفط العالمية والانخفاض الحاد في العوائد المالية، مما أدى إلى شح كبير في النقد الأجنبي. وفي ظل هذه الضغوط المالية، اقتصرت خطوط الإنفاق التنموي والتشغيلي للدولة على دعم السلع الأساسية والمحروقات، والحفاظ على مكتسبات مجانية التعليم العام والعالي.

وصاحب ذلك تراجع واضح وملحوظ في وتيرة إطلاق المشاريع الإنشائية الكبرى مقارنة بالسنوات السابقة، وبروز تجربة "الأسواق الشعبية" التي أشرفت عليها الدولة بشكل مباشر لمحاربة السمسرة والاحتكار والاستغلال التجاري، تماشياً مع التوجهات الفكرية والاشتراكية السائدة في تلك الفترة لتنظيم الأسواق وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

مرحلة التخطيط للتنمية (1986–2010 م)

اتسمت هذه المرحلة الطويلة بغياب السياسات الاستراتيجية الموحدة وتفاوت واضح في الاهتمام بين مختلف القطاعات الحيوية؛ حيث أُنشئت آلاف الوحدات السكنية على مستوى البلديات بمختلف مناطق البلاد (وبقي مصيرها متفاوتاً؛ إذ اكتمل بعضها بينما توقف البعض الآخر جراء التعثر المالي والإداري)، كما شهدت هذه الفترة توسعاً ملحوظاً في إنشاء وتوسيع شبكة المعاهد العليا والجامعات في أغلب المدن الليبية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وفي المقابل، تراجع مستوى الخدمات الصحية المجانية بشكل ملحوظ بسبب الحصار الاقتصادي الدولي والقيود المفروضة على ليبيا آنذاك، وما نتج عنه من صعوبة في استيراد الأجهزة الطبية الحديثة وتوفير بعض الأدوية التخصصية. وعلى النقيض من ذلك التراجع القطاعي، شهدت هذه المرحلة إنجاز عملاق هندسي وتنموي غير مسبوق تمثل في مشروع "النهر الصناعي العظيم"، والذي يعد أكبر مشروع لنقل المياه في العالم، حيث كلف الخزينة العامة للدولة أكثر من 27 مليار لتنفيذ شبكة أنابيب ضخمة لنقل المياه الجوفية الحيوية من أحواض الصحراء في الجنوب إلى المدن والمناطق الساحلية في الشمال لتلبية الاحتياجات الزراعية والسكانية.

مرحلة التخطيط للتنمية (2011–2025 م)

تُعد هذه المرحلة فترة تحول سياسي واجتماعي واقتصادي عاصفة وفارقة في تاريخ ليبيا الحديث؛ حيث تراجعت خطط التنمية الشاملة بشكل ملحوظ جراء حدة التجاذبات السياسية، وظهور التيارات المتشددة (مثل فكر تنظيم داعش الإرهابي)، والانقسام المؤسسي والسياسي الحاد في مؤسسات الدولة بين الشرق والغرب، الأمر الذي شكل تهديداً مباشراً للنسيج الاجتماعي والاستقرار العام. ومع نجاح القوات الوطنية في طرد التنظيمات الإرهابية وتطهير المدن، ظهرت تدريجياً جهود حكومة الوحدة الوطنية في دعم توفير فرص العمل للشباب، وتفعيل مبادرات مجتمعية مثل صندوق الزواج، وتحقيق تحسن نسبي تدريجي في مستوى الخدمات العامة. إلى جانب ذلك، برز دور مؤسسي فاعل تمثل في جهود صندوق تنمية وإعمار ليبيا في تنفيذ أعمال الصيانة الشاملة للطرق، والجسور، والمؤسسات الحكومية المتضررة في المنطقتين الشرقية والجنوبية، مع إطلاق حزم ومشاريع تنموية جديدة ومتنوعة في المنطقة الغربية من البلاد.

أما الخطط المستقبلية الواجب تبنيها فتشمل:

- **إعادة إحياء القطاع الصحي وتفعيل المستشفيات بجودة عالية وتقديم العلاج المجاني :**يمثل القطاع الصحي ركيزة أساسية للأمن البشري والتنمية الاجتماعية، وتتطلب المرحلة المقبلة وضع خطة إسعافية وتطويرية شاملة تضمن رفع كفاءة البنية التحتية للمستشفيات والمراكز الطبية العامة، وتوفير التجهيزات الحديثة والأدوية التخصصية، وضمان تقديم خدمات الرعاية الصحية والعلاج المجاني لكافة المواطنين بعدالة وجودة عالية تخفف من الأعباء المعيشية.
- **استكمال الوحدات السكنية المنتشرة في المدن وتوزيعها على الشباب :**تعد أزمة السكن من أبرز التحديات الاجتماعية التي تواجه جيل الشباب، لذا يجب إعطاء أولوية قصوى لمعالجة مشاريع الإسكان المتوقفة والمنتشرة في مختلف البلديات والمدن، وإنجاز البنى التحتية الخاصة بها، ووضع آليات عادلة وشفافة لتوزيعها على مستحقيها من الشباب والأزواج الجدد لدعم الاستقرار الأسري والمجتمعي.
- **إعادة إعمار المدن المتضررة جراء الحروب والكوارث :**تعرضت العديد من المدن والمناطق الليبية لدمار واسع النطاق في البنى التحتية والمرافق الخدمية والوحدات السكنية نتيجة النزاعات المسلحة المتعاقبة والكوارث الطبيعية، مما يحتم تفعيل برامج هندسية وفنية متكاملة لإعادة الإعمار، وتأهيل الأحياء المتضررة، وتعويض المتضررين لضمان عودة الحياة الطبيعية والآمنة لتلك المناطق.
- **تحقيق التنمية المكانية لمدن الجنوب الليبي للحد من الهجرة الداخلية ونزيف الخدمات، ومجابهة الهجرة غير الشرعية :**عانت مناطق الجنوب الليبي طويلاً من التهميش ونزيف الخدمات الأساسية، مما أدى إلى موجات هجرة داخلية مكثفة نحو المدن الساحلية الشمالية؛ لذا فإن تبني استراتيجية حقيقية للتنمية المكانية المتوازنة في الجنوب يعد ضرورة وطنية ملحة لإنشاء مشاريع تنموية مستدامة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز مقومات الإدارة والأمن لمواجهة تحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأمين الحدود.
- **إعادة تأهيل البنى التحتية للمشاريع الزراعية والصناعية الضخمة التي دُمرت خلال مراحل التحول السياسي :**تطلب مسيرة النهوض بالاقتصاد الوطني الاعتماد على الإنتاج الحقيقي عبر إحياء وتأهيل البنى التحتية للمشاريع الاستراتيجية الكبرى في قطاعي الزراعة والصناعة (مثل مشاريع الاستيطان الزراعي والمصانع الإنتاجية) والتي تعرضت للتخريب أو الإهمال جراء مراحل التحول السياسي والانقسام، لتقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي وتحقيق الأمن الغذائي والصناعي المنشود.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

نتائج الدراسة التحليلية

- **تركزت المشاريع التنموية للفترة (1951–1969) في مدن بنغازي وطرابلس وبصورة محدودة جداً نظراً لتأخر اكتشاف النفط وتدفق عوائده:**

عكست هذه المرحلة طبيعة البدايات التأسيسية للدولة الليبية الحديثة وسط ظروف اقتصادية بالغة الصعوبة وشح حاد في الموارد المالية. وبسبب تأخر اكتشاف النفط إلى منتصف الفترات وبداية تدفق العوائد التجريبية، اقتصرت الأنشطة التنموية المحدودة على العاصمتين الإداريتين (طرابلس وبنغازي) لتلبية الاحتياجات الإدارية الأساسية، مع غياب شبه تام للبنية التحتية في المناطق الريفية والنائية التي بقيت تعتمد على اقتصاد الكفاف والزراعة التقليدية.

- **شهدت الفترة (1970–1975) قفزات تنموية كبرى في كافة المجالات بفعل عوائد النفط الضخمة والفكر الثوري الداعم للتحولات الاجتماعية:**

شكلت هذه السنوات منعطفاً استثنائياً بفضل التأميم التدريجي للثروة النفطية وزيادة أسعارها عالمياً، إلى جانب الإرادة السياسية الصارمة المترجمة للإعلان الدستوري وخطط التنمية القومية الشاملة. أدى هذا التزايد المالي الهائل إلى إحداث طفرة غير مسبوقة في توفير الرعاية الصحية الشاملة، وبناء المدارس والمعاهد، وتدشين مشاريع الإسكان الشعبي والقروض، مما ساهم في تفكيك الطبقية القديمة ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي للفئات الهشة.

- **استمرت قوة خطط التنمية خلال الفترة (1976–1980) مستهدفة قطاعات الإسكان، الزراعة، الصحة، والتعليم:**

حافظت خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي في هذه المرحلة على زخمها التنموي عبر استكمال البنى المؤسسية الكبرى. ولم تقتصر الجهود على الجانب العمراني فحسب، بل امتدت لتشمل قطاعات الإنتاج الحيوي كاستصلاح الأراضي الزراعية وإنشاء مشاريع التنمية الريفية المتكاملة، فضلاً عن إرساء قواعد قوية وراسخة للتعليم المجاني بمختلف مراحله وتوسيع الخريطة الصحية لتغطية كافة البلديات والقرى.

- **اتسمت خطط التنمية للفترة (1981–1985) بالانكماش الشديد نتيجة تهاوي أسعار النفط العالمية واقتصارها على دعم السلع والخدمات الأساسية:**

أفرزت المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية الدولية في أوائل الثمانينيات أزمة حادة تمثلت في التراجع المأساوي لأسعار النفط، مما أدى إلى انكماش الإيرادات السيادية للدولة. اضطرت الحكومة إلى إعادة اولويات الإنفاق العام وتقليص المشاريع الإنشائية الكبرى، محصورةً جل اهتمامها في الحفاظ على شبكة الأمان الاجتماعي الأساسية المتمثلة في دعم السلع التموينية والمحروقات ومجانية التعليم والصحة لامتصاص الصدمة المعيشية.

- **تميزت مرحلة (1986–2010) بالتوسط والانكماش بفعل أعباء تمويل مشروع النهر الصناعي وتداعيات الحصار الاقتصادي ودفع التعويضات الدولية، مما أرهق ميزانية الدولة:**

واجهت مسيرة التنمية في هذه المرحلة حزمة معقدة من التحديات والالتزامات الضخمة؛ فمن جهة، استنزفت مخصصات تمويل "النهر الصناعي العظيم" الجزء الأكبر من الميزانية الاستثمارية باعتباره شريان حياة استراتيجياً. ومن جهة أخرى، فرض الحصار الاقتصادي الدولي والعقوبات المفروضة على البلاد قيوداً خانقة على الاستثمار الأجنبي وتحديث التقنيات، تلاها لاحقاً استنزاف مالي كبير في تسوية التعويضات الدولية، مما خلق حالة من التوسط والتعثر في إنجاز خطط التطوير الشامل.

- **سجلت الفترة (2011–2025) تراجعاً حاداً في التنمية بسبب الحروب والانقسام السياسي، تلتها مؤخراً بوادر إعمار ملحوظة تركزت في الشرق والجنوب:**

مثلت هذه الحقبة أسوأ مراحل التراجع التنموي نتيجة انهيار الاستقرار الأمني، وتعدد الصراعات المسلحة، وتعمق الانقسام المؤسسي والسياسي في مؤسسات الدولة، وهو ما أسفر عن شلل تام في مشاريع التنمية المستدامة وتخريب واسع للبنى التحتية. غير أن السنوات الأخيرة شهدت انفراجة نسبية تمثلت في عودة الاستقرار الأمني المؤقت وبروز جهود إعمار مكثفة (عبر صناديق التنمية والإعمار والحكومات المتعاقبة)

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ركزت على إعادة تأهيل شبكات الطرق والجسور والمرافق الحيوية في مناطق واسعة من الشرق والجنوب والغرب.

- **أكدت النتائج على حتمية توحيد النظام السياسي والمؤسسي، واستكمال المشاريع السكنية المعطلة، ومعالجة أزمات الجنوب والبنى التحتية المدمرة كأولويات للمستقبل:**

تخلص الدراسة في نهايتها إلى حقيقة راسخة مفادها أن أي خطة تنموية ناجحة ومستدامة في ليبيا تظل رهينة بتحقيق الاستقرار السياسي وتوحيد الانقسامات المؤسسيّة والسيادية. كما أن تفعيل مسار التنمية المستقبلية يوجب بالضرورة تبني سياسات عملية عاجلة لمعالجة ملف الإسكان المتوقف، وتوجيه الاستثمارات نحو تنمية الجنوب الليبي لرفع التهميش وتحقيق التوازن المكاني، فضلاً عن إعطاء الأولوية القصوى لإعادة بناء وتأهيل البنى التحتية المدمرة لضمان مستقبل اقتصادي واجتماعي آمن ومستقر.

توصيات الدراسة

1. **إعادة تقييم مراحل خطط التنمية في المدن الليبية ووضع برامج تنموية ذات أولوية واستجابة حقيقية لاحتياجاتها:**

تتطلب هذه التوصية الانتقال من التخطيط المركزي الشامل والعشوائي إلى التخطيط الإقليمي والمحلي القائم على دراسة الخصائص الفعلية لكل مدينة وقرية. ويستوجب ذلك تقييم ما تم إنجازه سابقاً بدقة، وتحديد الفجوات التنموية القائمة، وصياغة برامج ذات أولوية تلبي الاحتياجات الإنسانية والخدمية الملحة للسكان المحليين، بعيداً عن الازدواجية أو إهدار الموارد العامة.

2. **إيلاء اهتمام خاص بإعادة إعمار وتطوير المدن والمرافق التي تعرضت للدمار الشامل جراء النزاعات المسلحة:**

تعد عملية إعادة إعمار البنى التحتية والمرافق المدمرة (من مسكن ومستشفيات ومدارس وشبكات مياه وكهرباء) في المدن التي اكتوت بنيران الحروب واجتياحات النزاعات المسلحة ضرورة إنسانية ووطنية عاجلة. يتطلب هذا الأمر تسخير الدعم المالي والفني اللازم، وتشكيل لجان هندسية متخصصة للإسراع في تطهير تلك المناطق وإعادة تأهيلها لضمان عودة النازحين والمهجرين إلى ديارهم بأمان واستقرار.

3. **حث الدولة الليبية على تبني استراتيجيات تنموية متوافقة مع التطور العالمي الحديث، مع توحيد المؤسسات السيادية للبلاد للبدء في مسار تنموي مستدام يقوم على الأولوية العلمية والمؤسسية:**

تختتم الدراسة بالتأكيد على أن أي إستراتيجية تنموية ناجحة يجب أن تتماشى مع معايير العصر الحديث وثورة المعرفة والتكنولوجيا (كالتنمية المستدامة، والتحول الرقمي، والطاقات المتجددة). غير أن الشرط الأساسي والجوهري لتحقيق ذلك يكمن في إنهاء حالة الانقسام السياسي والمؤسسي وتوحيد كافة المؤسسات السيادية والرقابية للدولة، لتنطلق ليبيا نحو مسار تنموي مستدام ومدروس يعتمد على الكفاءة العلمية، والشفافية الإدارية، والتخطيط الاستراتيجي بعيد المدى.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع

أولاً: الكتب

[1] الخواجة، م .(2009) .*علم اجتماع التنمية: المفاهيم والقضايا* (ط. 1). دار ومكتبة الإسراء.

[2] الدليمي، س. ع.، وعبدالمحسن، م. ع .(2001) .*التغير الاجتماعي والتحديث في المجتمع العربي الليبي* (ط. 1). دار الانتشار العربي.

[3] الشيباني، ع. ا.، والزقوزي، م .(1993) .*التنمية الاجتماعية والاقتصادية: الواقع وآفاق المستقبل* . الهيئة القومية للبحث العلمي.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[4] الطراح، ع.، وسنو، غ .(2004) .*التنمية البشرية في المجتمعات الناجية والمتحولة* (ط. 1). دار النهضة العربية.
[5] فرحات، ع. ع. م .(2010) .*التنمية الاجتماعية في ليبيا* .منشورات مركز الدراسات الاجتماعية.
[6] مصطفى، خ .(2007) .*قضايا ودراسات في علم اجتماع التنمية* .دار أجيال للتسويق والنشر.

ثانياً: الرسائل والدوريات العلمية والتقارير الرسمية

[1] أبو زيتون، ن. ع .(2017) .*دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة في المجتمع الأردني (دراسة ميدانية للمنظمات غير الحكومية في محافظة العقبة)* .أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
[2] الجماهيرية العظمى، مجلس التخطيط العام .(2002) .*المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية–1962 (2000)* .المجلس.
[3] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق .(1999) .*ليبيا: تقرير التنمية البشرية 1999* .الهيئة.
[4] السالمي، ا. ع .(2007) .*برامج التنمية الريفية وعلاقتها بالإنتاج: دراسة ميدانية للعاملين بمشروع مكنوسة الزراعي بمنطقة فزان* .رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

[1] Abdulrahman Ahmed Mohamed Alzanati. (2026). Protection of Public Funds in Light of the Evolving Role of the State: An Analytical Study of Administrative and Supervisory Mechanisms. Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(1), 449-466. https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020133
[2] AboBakir Al-Bashir Masoud Ibrahim. (2026). The Role of Zakat in Achieving Economic Development. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(3), 197-204. https://doi.org/10.65420/pzxyxw09
[3] Abubaker Khalifa Dileab. (2026). Forecasting the Future: Economic Projections and Strategic Decision-Making in Libya. Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(1), 467-489. https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020134
[4] Abuojaylah Wannees Omar, & Omaran Aun Allah Milad. (2026). The Role of International Marketing in Attracting Foreign Investment and Enhancing Economic Relations. Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(1), 42-48. https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020105
[5] Ahmed Eswesis Daw Beleid. (2026). Intervention in International Relations and its Impact on State Sovereignty: Applied to the Libyan Case. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(3), 164-178. https://doi.org/10.65420/y9vbwj57
[6] Alham Nouri Al-Sharif. (2026). Political parties in Libya and their impact on the electoral process (1951-2014 AD). Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(1), 708-722. https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020151
[7] AlSanussi Jadallah Mohamed Mahmod. (2026). Measuring Climatic Comfort Levels for the Population of Al-Bayda City for the Period 1982–2021 . Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(1), 663-678. https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020148
[8] Asma Farhat Mohamed. (2026). The Spatial Gap Between Educational Outputs and Labor Market Needs and Its Impact on Sustainable Development: An Economic Geography Study of Zliten Municipality. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(3), 407-433. https://doi.org/10.65420/am5vew86
[9] Dr. AL Hussein Abdulatif Ali Miftah. (2026). The Social and Economic Impacts of Transnational Crime and Ways To Address Them From A Social Work Perspective (Drug Trafficking As A Model). Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(1), 49-61. https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020106
[10] Emran Mukhtar Abdulsalam Hadeedan. (2026). The Effectiveness of Environmental Legislation in Supporting Sustainable Development Pathways. Al-Imad Journal of

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(1), 147-164. https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020114
[11] Ezuldeen Abdulsalam Mohammed Ahmed. (2026). The Role of Married Women's Work in the Socialization of Children: A Field Study in the City of Bani Walid. Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(1), 503-525. https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020136
[12] Fatma Mansour Atayeb. (2026). The Impact of the Informal Economy on Youth Unemployment in Zliten: An Analytical Field Study. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(3), 342-356. https://doi.org/10.65420/jhptv880
[13] Hakma Masoud Mohammed. (2026). Sociology of Crises: Social Solidarity in the Face of Natural and Climatic Disasters. Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(1), 190-196. https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020117
[14] Mabrouka Saleh Salama Al-Saghir. (2026). The problem of the relationship between development and the culture existing in society. Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(1), 830-839. https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020160
[15] Mahmoud Ahmed Abdullah Hasan. (2025). The social effects of illegal immigration in Libyan society: An analytical sociological study. Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 1(2), 146-157. https://al-imadjournal.ly/index.php/ajhas/article/view/24
[16] Mohammed Asreeti Sgateeb Salem. (2026). European Plans for the Subjugation of the Tripolitanian Navy (1815–1832 AD). Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(1), 297-309. https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020124
[17] Saeed Mohammed Abu Shanaf. (2026). Pillars and Foundations of Administrative Decentralization and Their Suitability for the Administrative Organization in Libya. Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(1), 62-80. https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020107
[18] Saeidah Abu Sayf Miftah Ali. (2026). The Role of Social Work in Enhancing Social Welfare for the Working Class in Libyan Society. Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(1), 526-535. https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020137
[19] Wafaa Mahmoud Ali Andisha, Warda Abdullah Taher Abu Zandah, & Sumaya Al-Hadi Mahmoud Al-Rashah. (2026). The Role of Privatization in Achieving Economic Development. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(3), 323-341. https://doi.org/10.65420/qfdnvr34

Disclaimer/Publisher's Note: The statements، opinions، and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas، methods، instructions، or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).